المرجعية الدينية في النجف الاشرف

مقاربة في الوظيفة التاريخية وضرورات الاستثناء

أ.د عبد الأمير كاظم زاهد
مركز دراسات الكوفة

المقدمة :

يعد تراث الأمم الفكري المكون الأساس للعقل المعرفي الذي يميزها ويكون الباعث وراء اختياراتها بحيث يعتمد في تفسير السلوك الفردي والمجتمعي لحاضر تلك الأمة ومستقبلها، وينقسم هذا التراث إلى الأصول النظرية والتطبيقات العملية لتلك الأصول أياً كانت درجة التناظر كما ينقسم الى التراكمات الاولى (التفسيرات الاساسية للاصول)و التراكمات المتعاقبة التي تشكل عموم البنية الفكرية.

والمرجعية الدينية في النجف الاشرف من أبرز المؤسسات المنتجة للتراث فهي تشكل مرجعاً موضوعياً ثرياً في تراث المسلمين عامة ، ومدرسة آل البيت (ع) خاصة ، وهي واحدة من الظواهر المجتمعية والعلمية الأساسية في تاريخ العراق من القرن الثالث حتى يومنا هذا بل لقد تجلت المرجعية الدينية للشيعة في العالم من خلال فكرة الإمامة المعصومة ، وتلقى إتباع آل البيت منها المفاهيم العقائدية والتوصيات السلوكية والأوامر والإحكام والتكاليف العملية التي تستهدف : تطبيقاً صحيحاً لأوامر الدين ، وسلوكاً مدروساً للمحافظة على ((المجموعة المنتمية للتشيع كاتجاه عقائدي وسياسي وفقهي له مميزاته و خصائصه ، وبذلك عبرت المرجعية المعصومة عن ذلك التأسيس النظري ((الأصول الأربعمائة))❖[1] والسير والتراجم التي حفظها لنا للائمة التاريخ القادة المعصومين و الذي يمكن إن نطلق عليه

تراث (المرجعية الدينية المعصومة) والتي كانت تمارس مهامها ووظائفها مرة من المدينة المنورة إلى كل أصناف العالم[٢] ، وأخرى من العراق كما هو الحال في عصر الأمام علي وشطراً من عصر الإمام الحسن ، وجزء من حياة الإمام الصادق والكاظم والهادي والعسكري فلما حل عام (٢٦٠هـ) أديرت من جهة الناحية المقدسة أي من الإمام الحجة المنتظر(عج) عن طريق النواب الأربعة [٣] فترة سبعين عاماً وبانتهائها بدأت الغيبة الكبرى ودخلت المرجعية الشيعية مرحلة جديدة في ممارسة المهام هي المرجعية الاجتهادية حيث يتولى هرم القيادة العلماء والمجتهدون والفقهاء المتصدون للعمل العلمي والاجتماعي.

لقد تحمل العلماء والمجتهدون ورواة الحديث أعباء المسؤولية في تأدية الوظائف التي كانت تقدمها المرجعية المعصومة للناس ، ولعل صيغة النواب الأربعة كانت تمهيداً للانتقال من قبول اراء المجتهد المعصوم إلى طاعة المجتهد غير المعصوم فقد كان القادة في البدء رواة الحديث ، وقد صدر لهم المأثور من الأئمة (ع) ((أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا)) فأنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله)) [٤] فأعطاهم هذا النص منزله من ترجع إليه الأمة في معرفة الحوادث والنوازل الجديدة وذلك يستبطن معرفتهم الدقيقة بالعلم وبذلك مارس المتصدون لتأدية مهام المرجعية الدينية هذه الوظائف بقدر الوسع الإنساني ، وكانت بغداد بين ٣٢٩- ٤٤٧ مقراً لهذه المرجعية وقد مارست فيها مهام عدة منها وظيفة ((نقل المعرفة الدينية)) من الأجيال السابقة إلى اللاحقة فيما أطلق عليه بعد حين ((الحوزة العلمية)) ووظيفة إدارة حوار الاختلافات والجدل الكلامي والفقهي والمنهجي مع المدارس الإسلامية في بغداد ، وكجزء مهم واسامن مهام المرجعية كانت مواجهة السياسات التاريخية التي طبقت ضد العقيدة الشيعية ، والوجود البشري الشيعي (قادة /أتباعاً) من السلطات سواء في جانبها العلمي الصرف أو في جانب الفكر

السياسي الحركي والتنظيري ، بحيث يمكن القول إن الوجود الشيعي بمكوناته كافة كان يواجه جهداً ممنهجاً تقوده أجهزة الدولة الأموية والعباسية كان في بعض فتراته يسعى الى استئصال الوجود الشيعي فكان الصمود والبقاء والمحافظة على الحد الأدنى من الوجود هو الهدف المقابل لتحدي الاستئصال وهو أهم الوظائف للمرجعية لذلك يمكن التلميح إلى أن جماعة آل البيت (ع) كانت الجماعة العقائدية والفقهية والسلوكية المنظمة هيكلياً والتي ظهرت في التطور الاجتماعي الإسلامي عبر تاريخه الطويل من بين جماعات المذاهب الإسلامية.

لقد كان من جملة المهام التفكير بحماية الجماعة و تطبيقات الوقاية التي تكلف بها المرجعية الدينية لذلك جاء قرارها بالهجرة من بغداد إلى النجف في (٤٤٨هـ) بعد عام من غزو السلاجقة لبغداد وإسقاط الدولة البويهية ، وممارسة السلاجقة للاضطهاد والقسوة المفرطة والتمييز المذهبي ، ومصادرة الحريات المدنية والفكرية فلم تجد المرجعية إلا إن تقرر ((استحداث مقر جديد لها ، له خصائص تحميه من اضطهاد السلطة فاختارت النجف مقراً لها لعوامل بيئية وسياسية ودينية متعددة لذلك فدراسة الدور المرجعي للشيخ المفيد (٤١٣ هـ) ، والمرتضى (٤٦٣هـ) والطوسي في المرحلة الأولى من مرجعيته لغاية (٤٤٧ هـ) في بغداد ، ثم والمرحلة الثانية من (٤٤٨-٤٦٠هـ) التي أسس فيها الحوزة العلمية في النجف الاشرف لتكون بعد ذلك المقر الجديد للمرجعية الدينية للشيعة في العالم أجمع موضوعه مهمة وأساسية في فهم المشهد العلمي والانثروبولوجي الشيعي.

و السلوك السياسي و السوسيولوجي في علاقة المرجعية بأتباع آل البيت بحيث يمكن إن تقدم مثل هذه الدراسة صورة عن معطيات تفكير المرجعية الجاد في حماية هذه الجماعة من تعسف السلطة وهجومات الخصوم وعمليات الاستئصال و مهمتنا الان ان نتابع هذه ألانتقاله الأولى للمرجعية من عام ٤٧٧هـ

أن ما بلفت النظر في انتقال سلطة القرار اي انتقال المرجعية الشيعية (من بغداد – إلى النجف) عام ٤٤٧هـ عدة ملاحظات.

١- إن المرجعية الدينية للشيعة في بغداد كانت على صلة علمية مستمرة مع إتباع الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى فلم تكن معزولة فكرياً و عقائدياً رغم جهد السلطات المتعاقبة الذي استهدف العزل وكانت حواراتها وجدلها الكلامي والفقهي تقترب من خلق جو موضوعي وعلمي للخلاف والتعددية لكنها اضطرت بسبب الإرهاب السلجوقي إلى الاشتغال بالذات في دائرة الفقه والكلام وعلى نطاق المذهب فقط لأجل تركيز الجهد على حماية الذات من التصدع بسبب زخم الاستئصال وتحول الاساليب من انموذج التضاد الى السحق و الاستئصال ولعل هذا يفسر لنا نمو اتجاهات التدوين الشيعي للفقه المقارن بعد كتاب الخلاف للشيخ الطوسي ، والاهتمام – كما انموذج مختلف العلامة.

٢- إن المرجعية الدينية – رغم الظروف غير الجيدة – التي عاشتها إلا أنها أنجزت تراثاً علمياً ضخماً فلقد أحصى للشيخ المفيد قرابة (٢٠٠) كتاب ورسالة في الفقه والكلام والحديث ، وأحصى للسيد المرتضى قرابة (٧٠) مصنفاً [٥] وقد انشغلت المرجعية في النجف بإعادة تصنيف التراث الشيعي (في مجال الفقه/ الحديث/ الكلام/ التفسير . . . الخ) كما هو الحال كله في انجازات الشيخ الطوسي والسمات التي تميز مؤلفاته كالدقة والاصالة والجمع المنظم [٦].

٣-إن المرجعية الدينية لم تتأثر بالخصوصية التبريرية التي كانت سمة الكثير من المؤسسات التي ظهرت في العصر السلجوقي فقد كان منعقدها الرابطة الدينية وترصين المنهج العقائدي ، والتعمق العلمي ولذلك نجد هذا واضحاً في إنتاجها التفريعات ، والتوغل في عرض الأدلة وتحليل الأدلة ونقدها ، ودخول النزعة الفلسفية والمنطقية في نتاجها ، وربما لذلك السبب قد غلبت على أنتاجها المعطيات الأصولية ، والفقه الاستدلالي في معظم تقريرات الدرس

الحـوزوي ، وأعتـبر التبليـغ والقضـايا السياسية والاجتماعية من المهمات التي يشتغل بها الخط الثاني من العلماء أي المهـام التاليـة علـى الأداء والوظيفـة المرجعيـة الأساسـية ويلاحـظ بعـض الدارسين أيضا قلة النتاج في التفسير والحديث في الانتاج المرجعي قياساً على أنتاج الفقه والأصول والكلام والفلسفة وفي مجـال الحـديث لا نجـد في الـتفكير المرجعـي الشـيعي القـدر الموجـود في الوسط غير الشيعي مما يسمى بالصحاح دراية ورجالاً وشروحاً وبسطاً في العلل الروائية فالرواية الحديثية عند المجتهدين الشيعة وفي ظني ذلك يكمن في طريقهم في توثيقها بوصفه جزءاً من الاجتهاد وهـو مـن المتغيرات ، فـيمكن إن يتبـدل الحديث من الصحيح إلى الحسن في يوم من الأيام ويمكن إن نكتشف إن ما كان ضعيفاً من الأحاديث قد نجد له توثيقاً كان خفياً فأكتشفه عمل تنقيبي ، لذلك فمخرجات هذه الوظيفة المرجعية من صـنع ((القـادة المجتهـدين)) الـذين يملكـون الأدوات والآليـات و الـتي يستطيعون بها ممارسة عملية الاستنباط وضبطها ضبطاً محكماً .

٤- لقد تبنت المرجعية الدينية الاجتهادية منذ نشأتها من ٣٣٠هـ حتى الآن مقولة استمرار الاجتهاد – ولكن لم تعتمده مسلكاً بلا آليات ووسائل محكمة بل مع ضـبط محكـم لـلأدوات والممارسـة الاجتهادية .

لذلك : تستبعد المرجعية الشيعية اغلب الأصـول الـتي تتعـارض فيهـا الظنـون المتقابلـة والآراء ووجهـات النظـر الـتي تتمتع كلها بدرجة واحده من المقبولية من جهة الدلالة كالقياس والاستحسان والمصـالح المرسـلة ، وعليـه فـان عمليـة الإفتاء الشرعي في الوسط الشيعي عملية منضبطة جداً ، فلا تقبل الفتوى من غير المجتهد الجامع للشرائط ، وبذلك لم تبرز ظاهرة فوضى الإفتاء في الوسط الشيعي في حـين لاتـزال هـذه الفوضـى ماثلـة في الوسط الفقهي غير الشيعي .

٥- قرنـت المرجعيـة الشـيعية بالاجتهاد ((قضية التقليد)) الذي اعفي غير القادر أو من لم تتح له ظروفه إن

يتوصل إلى درجة الاجتهاد من الإلزام بالاجتهاد ، وأجازت له العمل على وفق افتاء من يراه متمكناً من حملة درجة المجتهدين المعترف بهم ، وبذلك شكلت ثنائية الاجتهاد والتقليد واحده من وسائل الضبط الاجتماعي والسياسي فضلاً عن الضبط المعرفي و الديني وهنا نلاحظ الوظيفة المركبة من بقاء الاجتهاد مستمراً مع والضبط في هذه من خلال امتلاك أدواته ، وحصر الإفتاء بأهل العلم بعد تشخيصهم أكاديمياً بحيث تمنع هذه الوظيفة فوضى الإفتاء وتعدد الفتوى إلى حد التضاد إضافة إلى إلزام إتباعهم بالانقياد التام والطاعة الذاتية لمقررات المرجعية الشيعية.

٦- تركز المرجعية الدينية باصرار شديد ومتابعة جادة على خصائص العفة والنزاهة والسلوك القويم وتجعل للبناء الروحي والأخلاقي مكانه مهمة ، وتقرر إن صفة العدالة شرط في إمامة الصلاة وتقليد المقلد ، وترصد أروقة المرجعية من بين روادها من يكون أكثر قدره على جهاد النفس وبناء الذات بناء عصياً على إمراض العصر وأهمها الفساد والنزوات البشرية السلبية ، لذلك فإنها ترسم دائماً برنامجاً للتطهير الذاتي وبناء القيم النبيلة في السلوك الإنساني . . ويتدرج قادة الرأي الشيعي في مدارج الهيكل المرجعي بحسب امتلاكهم هذه الصفة وصنعة العلم والعمق في التحليل فيتدرجون مدارج الرقي حتى يبلغوا مرحلة الشياع بأنهم مؤهلون لكن يكونوا من قادة المجتمع الشيعي ، فالقادة لا تختارهم الطبقة الحاكمة ، ولا يصنعهم اختيار العامة ولا توصية سابقة ممن سبقهم إنما يتجلى الترشيح من التركيز فقط على المؤهلات الشخصية والعلمية والقيمية التي تفرض نفسها على الراهن.

٧- تمارس المرجعية الدينية وظائفها في جو من الاستقلال التام عن الحكومات والمؤسسات والأحزاب والقوى الاجتماعية ، وتصر إن يكون الجانب المالي في الحوزة حصراً من المتطوعين لذلك فأنها تأخذ قرارها

مستقلة عن كل مؤسسات الضغط ، ويكون موقفها الإفتائي والعملي مبنياً على مراقبة الله فقط والخشية منه ومراعاة المصالح الحقيقية للمجتمع والأخذ بنظر الاعتبار متطلبات المستقبل بقدر الوسع، الا انها لا تزال بحاجة الى مزيد من الاستشرافات و الدراسات المستقبلية التي تسهل لها عملية تصور الاشكاليات المستقبلية .

٨- ومن وظائفها ممارسة النشاط السياسي والاجتماعي، فمن المسلّم به أن المجتمع الشيعي نشأ مجتمعاً لا تنسجم رؤاه وتطلعاته مع السلطة التي عاصرته على طول الازمان وقد ظلت هذه السمة تلازم العلاقة بين هذا المكون العقائدي ذي السمات السلوكية والثقافية الخاصة وبين سلطة الدولة واتجاهاتها السياسية والمعرفية و رغبات وتطلعات الحكومات المتعاقبة فلا بد من فكر عميق يدرك هذه السمة ويتصرف لحماية المجتمع الشيعي المعارض بل المتصادم احياناً مع السلطات من محاولات الاستئصال او ضرب عقيدته وتشويها.

وقد تتعدد الآراء في أول تكون فعلي لمثل هذا المجتمع، لكن الذي لا خلاف عليه إن مرحلتين أساسيتين مر بهما تطور المجتمع الشيعي :

الأولى : المجتمع الشيعي في ظل الامامه المعصومة .

الثانية : المجتمع الشيعي في ظل مرجعية المجتهدين .

ويعطينا التاريخ شواهد متعددة في إن المجتمع الشيعي بمعناه العاطفي الملتزم بمحبته أهل البيت (ع) واحترامهم وإجلالهم ، كان ديدن الغالبية الساحقة من المسلمين لورود النص بوجوب مودتهم الا ان هذه النخبة الموالية اتباعاً وحدهم المعاقبون على هذه المودة و تعكس سيرة الائمة (ع) بجلاء انهم شخوص استطاعوا بسلوكهم القيمي الرفيع إن يستقطبوا حتى خصومهم و المغررين بعدائهم إلى صفهم بالخلق الرباني الرفيع حتى شهد لهم أصحاب التراجم والطبقات أنهم أعجزوا الحكام من إن يفرضوا عليهم عزلة مجتمعية، فلجأوا إلى سجنهم واغتيالهم وحجب

الناس عنهم ورغم ذلك كله بقي المجتمع الشيعي المتابع لهم منهجياً المتابع لهم منهجياً ملتزماً تماماً بمقولات الأئمة ، والتي كانت أقوالهم ووصاياهم في جزء كبير منها تعليمات إجرائية للحفاظ على هذا المجتمع ومواجهة خطر السياسات الاستئصالية التي تعرض لها المجتمع الشيعي – من عصر معاوية كقدر متيقن حتى عصورنا الراهنة في أكثر من بلد من بلدان العالم المعاصر تمثلت في التطهير الطائفي ومصادرة الحقوق المدنية والسياسية وأحتكار الفرص الاقتصادية وعلى اتباع السلطة كبت الاصوات.

أن : البحث في روايات الأئمة (ع) التي تخص (حماية الجماعة الشيعية) من محاولات وإرادات السلطة الاستئصالية – ضرورة علمية لم تبحث بعد على مستوى التحليل السياسي و الفكري والعقائدي من وجهة نظري وهذا البحث مدعاة لتدارس هذا الملف والشروع بتدوين الرؤية الشيعية للتاريخ.

لقد انتهت مرحلة القيادة المعصومة فعلياً بعد سبعين سنة من تاريخ الغيبة الصغرى التي بدأت (٢٦٥هـ) وبانتهائها دخل المجتمع الشيعي مرحلة أخرى جديدة هي مرحلة التفكير المشترك بين القادة والقواعد البشرية للتشييع انتجت الالتزام بقيادات علمية ارتقت في مجال امتلاك العلوم والمعارف و تدربت على ضبط التفكير السليم الذي يفهم تماماً مجريات الوقائع و يستشرف المستقبل لكنها مهما ارتقت علميا وقيمياً فانها تبقى في دائرة الاجتهاد البشري لتستمر الغاية التي من اجلها وجد الهرم القيادي و كان المسار المستمر لضبط الحركة و السلوك داخل التكوين العقائدي المجتمعي (الشيعي) – ينسجم مع سمات الإتباع و الانصياع المترتب على الإيمان المتحصل بآليات عقلية برهانية أو هكذا هو الافتراض ،وحيث إن النصوص قد قدمت حلولاً لكثير من المشكلات والوقائع – فان غياب المصدر المعصوم للنص ،قد نقل جهة الرجوع إلى (رواة الحديث كما ذكرنا سابقاً).

ويفهم منه :إن المتابعة ضرورة ،والالتزام بالانضباط الهرمي ضرورة وان الرجوع إلى ما ثبت صدوره أمر مفروغ من معرفتهم به، وإما في الجديد فان الرجوع إلى رواة الحديث لاستطلاع ما عندهم هو الحل وقد يفهم منه إن المراد برواة الحديث اؤلئك (الذين يمتلكون ناصية المعرفة الدينية) بناءً على الدلالة الزمنية لذلك المصطلح ،فلا يحصر في تخصص محدد من تخصصات العلم الشرعي .

وقد:ورد عن المفضل بن عمر عن الصادق (ع) قوله (كذب من زعم انه من شيعتنا وهو متمسك بعروة غيرنا)[٧] للدلالة على ضرورات الالتزام بطاعة المرجع الشيعي المكلف بالتفكير باجراءات الحماية والانضباط و الالتزام بالخط السياسي المرجعي.

لذلك :حصل الارتباط الديني – و الزمني المتدخلين مع بعضهما في ثنايا العلاقة بين المجتهدين و إتباعهم من معتنقي المذهب على حفظ (الكيان الاساس) للمجتمع الشيعي.

وقد نقل بعض الكتاب إن الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي (٧٨٦ هـ) كان من ابرز من أسس جهازاً مرجعياً ينتشر في البلدان الشيعية في الشام [٨] لتاثره بالبيئة الاكثر تطوراً في سواحل البحر المتوسط.

ولعلى لا اتفق مع من يرى إن المرجعية إبان العلامة الحلي جمعت بين الاهتمام بالشأن العلمي ودون الشأن الاجتماعي [٩] ، إذ إن الأصل في القيادة المجتمعية للشيعة انها كانت استجابة لتحديات الاستئصال فلا بد من ممارسة الشأن الاجتماعي الى جانب الشأن الديني والعلمي.

ويلاحظ المتتبع في تاريخ المرجعية الدينية التقليدية أنها حينما تجد إن مؤسسات الدولة (أيا كانت شرعيتها قائمة بمهام الخدمات العامة ،و حماية المجتمع الشيعي) فإنها تتولى مهامها الدينية والفكرية وتراقب لحماية الوجود الشيعي من أن يتضرر ولكنها تدرك بمسؤولية في ظروف انعدام فعالية المؤسسات الحكومية

او عجزها عن وظيفتها في إدارة المجتمع فإنها تمارس مهامها الاستثنائية واجد على ذلك شاهدين.

احدهما: توزيع المسؤوليات بين المراجع الأربعة السيد(بحر العلوم/والشيخ كاشف الغطاء ،و الشيخ حسين نجف،و الشيخ شريف محي الدين ،في مطلع القرن الثالث عشر الهجري [١٠] وادارتهم للقضاء و الشأن الاجتماعي لمدينة النجف.

ثانيهما :التصدي للإدارة الاجتماعية بعد سقوط هياكل سلطة النظام السابق في انتفاضة شعبان ١٩٩١ حيث صدرت من المرجعية (قائمة) استثنائية ، مهمتها ادارة المدينة وتحقيق مصالحها لحين عودة الحياة إلى الوضع الطبيعي.

وقد كان التقسيم التخصصي للعمل داخل النطاق المرجعي مطلع القرن الثالث عشر الهجري – مبادرة ناتجة عن اتفاق،بينما كان مطلع القرن الماضي قد شهد معركة التنباك التي قادها ضد البريطانيين المرجع الشيخ محمد حسن الشيرازي حماية للمصالح العامة للشيعة،لأن منح امتياز التبغ للانكليز حرم الناس من هذا المورد وكان هذا الموقف قراراً يستند الى تحقيق مصالح الشيعة ثم موقف الميرزا محمد تقي الشيرازي إثناء ثورة ١٩٢٠ ومعه فتح الله الأصفهاني و النائيني و الشيخ الخالصي لرفض تنصيب الملك فيصل الاول ورفض القبول بالانتداب البريطاني قراراً سياسياً استراتيجياً لاسيما مع اطروحة النائيني عن الدولة الاسلامية الدستورية النيابية ثم تصدي الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء و الشيخ عبد الكريم الجزائري للدفاع عن مصالح الشيعة و مطالبة النظام عقرهم آنذاك بتلبية بعض التطلعات الاجتماعية لهم [١١] إن هذا يدلل إن لهذه القيادة مهمتين أساسيتين الأولى دائمية ثابتة او الثانية متحركة ، أي ما كانت عن استجابة للظروف .. لأجل حماية مصالح الشيعة على التوالي التاريخي للصيرورة والمسار .

لذلك اجد نفسي اتفق مع ما تذهب إليه بعض الدراسات من إن الوظيفة

الأساسية للمرجعية هي بناء المجتمع وحمايته ،قبل إن تكون عملية صنع الدولة لان صنع الدولة مرحلة تالية على صنع المجتمع الذي يتضامن من اجل انموذج الدولة.

فالأصل :صيانة الشأن المجتمعي إلا إذا تطلب الحال إن تتدخل المرجعية في صنع الدولة فحينئذ تتدخل – استثناء – وتحت مقتضى الضرورة لصنع ((دولة تؤمن حماية الشيعة من خطر مصادرة حقوقهم السياسية و المدنية ومصادرة مصالحهم و تطلعاتهم وهذا ما حصل في مسألة كتابة الدستور العراقي بعد سقوط النظام السابق ٢٠٠٣ ..

فلقد قررت سلطات الاحتلال الامريكي تشكيل مجلس لصياغة الدستور من أشخاص معينين من سلطات الاحتلال وطرحه على الاستفتاء ،عندها تدخل الإمام السيستاني فاصدر أمره بان تجري انتخابات حرة ونزيهة ليختار العراقيون من يقوم بصياغة الدستور ثم يجري التصويت عليه ولشد ما حاولت قوى متعددة احباط هذا المطلب الا انها جميعاً باءت بالفشل لاصرار المرجعية على ذلك(١٢).

صحيح: إن هناك اتجاهاً مرجعياً آخر يرى ضرورة إن تتولى المرجعية صنع الدولة وادراتها إدارة مباشرة على قاعدة ولاية الفقيه المتسعة نطاقاً او بوصفها ضرورة شرعية لكن الامتداد التقليدي للمرجعية الشيعية يميل إلى استراتيجية (صناعة المجتمع) و حماية التشييع أولا و أساسا ،إلا إذا فرضت الضرورة التدخل وعندئذ.. تقدر الضرورة بقدرها.

وبذلك :يطرح هذا الخط من التفكير المرجعي نظريتين أساسيتين لتحقيق الهدف (التطلع التاريخي للشيعة) الذي يعد تاريخيا دفاعيا وهو وظيفة حماية الذات و الحقوق و المصالح المجتمعية وحالات صنع المرجعية للدولة –سواء كان ذلك اصلاً- على رأي ولاية الفقيه،او استثناء على وفق النظرية الاخرى فهناك توجهان:

الأول :ان المرجعية تسعى لإقامة الدولة الإسلامية المدنية التي يديرها أهل الخبرة المؤهلون و التي تحترم الثوابت و الكليات و القواعد العامة للنظام الإسلامي ،وتجعل من المرجعية مرشدة ،ومقومة للسلوك السياسي برمته.

الثاني :تتولى المرجعية هي إقامة الدولة الإسلامية التي يتولى ((الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى))إدارة المجتمع إدارة مباشرة و أساسية وتخضع السلطات الثلاثة لسلطتها.

فالنموذج الأول :يصنع مجتمعا ويؤهله لصناعة الدولة ،والنموذج الثاني يصنع دولة ويؤهلها لصناعة مجتمع.

و على وفق النظرية الأولى لابد من إقامة الدولة المدنية الإسلامية بإشراف و تسديد المرجعية ،وعليه فان الدفق الروحي للساسة و الباعث على الالتزام الذاتي للمواطنين و الانضباط الورعي للجميع (حاكما ومحكومين)هو الذي ينتظره الناس من تجربة سياسية تقودها المرجعية،وهذا لا يتعارض ولا يتقاطع مع مقولة التعارض المزعومة بحجة إن الدولة تقوم على أساس قوة الردع بالقوانين الإجبارية وان أنموذج المرجعية يقوم على قوة الورع الذاتي ..لان هذا الافتراض و التصور هو تصور لا يخرج عن تطبيقات (الدولة المعاصرة الاوروبية غير المرتبطة بأي قدر بالباعث الديني).

و في نطاق (الدولة المدنية الإسلامية) التي ترعاها المرجعية ،تحدد الأخيرة حدود الفعل الديني وتحدد مساحة حركته،فهي التي ترسم الحدود وتحدد المهام ،و هي التي تختار مهامها تبعا للأوضاع فانها تحيل على الدولة المدنية التي ترعاها كثير من قضايا التكافل و الضمان الاجتماعي و الرقي الوظيفي و الاقتصادي، و تنشغل هي بالبناء العقائدي و الخلقي ،وتعميق الجهد العلمي في رواقات الحوزة

- سياسياً - هي اما ان حرصها تنشغل بالقضايا العامة و الكلية و التي لها اثأر مستقبلية بالغة على التشييع أو عموم التدين ،فلا تنشغل بالتفاصيل

الفرعية لان ذلك من شأن السلطات التنفيذية و التشريعية القضائية.

كما أنها تراقب القضاء و الحقوق والحريات ،وتراقب العدل و الضمان وتلبية الحاجات العامة للناس ،وتراقب حركة التقدم ونوعه ،وتراقب سمات الأداء الحكومي و النيابي بصورة عامة ،بيد أنها لم تقرر بعد إن تصدر تقرير سنوي يكشف عن تقييماتها للأداء في دولة مدنية نشأت بجهدها و مباركتها ليحدد ذلك التقرير للناس وجهتهم في الاختيار للجولات الانتخابية القادمة لاسيما وان مجتمعاتنا لم تمارس بشكل جيد مناخات الاختيار الحر للقيادات السياسية ،لأنها لا تزال حبيسة في قيم ديكتاتوريات متعاقبة .على إن الضروري إن نذكر هنا:إن المرجعية الدينية لا يسوغ لها ولا تقبل لنفسها إن تكون مانحة الحكومات و البرلمانات الشرعية و الغطاء لان الموضوعية السياسية تقضي إن رضا الناس بالحاكمين و ورضاهم عن انجازاتهم هو المعيار شرط ان يكون لمصلحة الناس فهذان العنصران هما اللذان يمنحانهم الشرعية فكان دور المرجعية حث السلطات على كسب الرضا وتحقيق الانجاز.

فالمرجعية تساعدهم على تحصيل و تحقيق هذين العنصرين كمقدمة لإقامة دولة مدنية حديثة ترعى الإنسان وتحقق له السعادة و التقدم.

لذلك :سيتوسط موقف المرجعية بين أمرين:

الأول: إنها لن تضع نفسها موضع المؤازر للسلطات اياً كانت على حساب مصالح الناس خوفاً من ان تلجأ إلى استخدام الدين :لإقناع الناس بترحيل مشكلاتهم إلى الآخرة او تلجأ الى التبرير و الذرائعية،بل تضع نفسها تماماً مؤازرة للناس،ومدافعة عن حقوقهم و حرياتهم ومصالحهم وتطلعاتهم ،وتترفع عن ممارسة إي درجة من حث الناس على ترك مطاليبهم لصالح طبقة الحاكمين.

الثاني:إن تمارس بنفسها تحقيق مصالح الناس ومطاليبهم هي بنفسها بوصفها هي

الـتي تحملـت بالاصـل مسـؤولية ادارة الشأن العام .

ثمة قضية أخرى:

نجـدها في قائمـة المهـام الأساسـية للمرجعيـة،هـي إن الـدور السياسـي للمرجعيـة - لا ينحصـر (بالنطـاق الشيعي) ،لأنها وان كانت دينياً وعقائديا معنية تماماً أو في غالب الأحوال بهذا النطاق إلا أنها سياسياً يجب إن تتطلع إلى أفاق المواطنة كافة بكل أطيافها الدينية و المذهبيـة ،ذلـك لأنهـا ترعـى الدولـة وترشـدها ووظيفـة الدولـة التعامـل مـع مواطنيها جميعاً بمنطق المساواة أولا ثم العـدل ثانيـا ،ثـم الارتقـاء ثالثـاً ولأنهـا تمارس مهمة إشعار الغير بقيمها النبيلة التي تدفع باتجاه الفعل الإنساني ،لذلك فإنهـا لا تعتمـد لتركيبهـا الأخلاقـي و القيمي على إثارة الحس المذهبي وتحويله إلى تفكـير طـائفي لإغـراض الحشـد السياسي أو الانتخابي ،ولا تراهن على سيكولوجيا التعصب ، بل تدفع باتجاه ان يصوغ اتباعها برنامجاً سياسياً و اجتماعياً واقتصادياً يصوت له حتى غير الشيعة .

إن تـاريخ المرجعيـة الشـيعية يكشـف عـن قناعة مستقرة في ذاتها على كـل العصـور أنها على يقين إن الممارسة الطائفية تشكل ضـرراً بالغـاً علـى الوجـود الشـيعي ،لعوامـل عديـدة أبرزهـا إن العقـل الإسلامي -غير الشيعي- محتقن بأدبيات ومصـنفات وكتـب ومراجـع أنتجتهـا عصـور وظـروف تاريخيـة كانـت تنفـذ سياسات الاستئصال المذهبي و بناء على ذلك فان هذا العمل يحقن طائفياً بشكل تلقائي فلا حاجة لاستفزازه واستعدائه و ثانيـا ان الاعـراف و التـوارث التـاريخي وقضـايا الصـراع المـذهبي هـي المكونـة للعقـل الـديني (غـير الشـيعي) فأثـارة المذهبيـة بصـورة تفكـير طـائفي يحـرك معلولات ذلك التكوين المعرفي ويشكل خطورة إستراتيجية كبرى، فضلاً عـن ان الاجتهاد الشيعي يعد سمة لازمة لهذا الفكـر يلـزم منـه الاعـتراف بمشـروعية التعددية ثم إن سلوك الأئمة (ع) يكشف تماماً عن وجهه أخلاقية شديدة التمسك

بمراعاة الكل وتوعية المغررين بالنصب الحقيقة العلمية للتشيع ..

إن المؤسسات الدينية التي تلجأ إلى إثارة الانتماء المذهبي لصالح مشاريعها السياسية تراهن على امر آني سريع،ولكنه سرعان ما يتحول الى عبء ويسبب خسائر كبيرة فضلاً عن انه لا يتوافق مع التفكير العلمي والتاريخي للمرجعية ولا يصلح له بل هي حريصة إن تستبدله بالانتماء للانجازات ، فإذا ما حققتها النخب الشيعية فان المرجعية ستكون سعيدة بان الناس حينما يقترعون للأشخاص فلا يقترعون على اساس طائفي إنما على قدرتهم على الانجاز وإخلاصهم وجديتهم وكفاءتهم المهنية للوطن وعموم المواطن.

إضافة لذلك :فان الباعث المذهبي قد يؤدي إلى ممارسة استبدادية اذ يشكل المبرر بعدم مواجهة المفسدين ممن تلفح تحت يافطة المذهب لان اضعاف يصور كأنه اضعاف للدين و المذهب و هذا أيضا لا يتوافق مع الصيرورة الموضوعية الشيعية ،لان الشيعة على طول التاريخ ضحايا الاستبداد الذي ظل على الدوام اشد العوامل تأثيرا فيما يفكرون فيه اجتماعيا وسياسيا لذلك فالمرجعية اشد القوى الفاعلة حرصا على حياة تنتفي فيها مظاهر الاستبداد.

أخيرا: أقول إذا كانت المرجعية الشيعية مضطرة بسبب ظروف و عوامل كثيرة إن تقيم الاتجاهات السياسية وتوجهها باتجاه بناء تجربة أخلاقية تمارس السياسة وليست تجربة سياسة تمارس التسلط،فان ما ترعاه من نموذج قطعاً يجب إن يكون من جنس تركيبها القيمي والأخلاقي وان دوافع هذه التجربة ستكون من جنس دوافع المرجعية في تحقيق رضا الله تعالى و رضا الناس و الالتزام بمقولات العمل الصالح.

وإلا :فإنها - على الرأي المشهور- ليست معنية أبدا بالدخول في مثل هذا المعترك - إلا للضرورة القصوى- فهي غير مستعدة ابدآ -بأي قدر- إن تتحمل مسؤولية- ممارسة عمل سياسي غير سليمة لأنها

راعية التجربة ،وهي غير مستعدة إن تفقد القها التاريخي لأجل منح الغطاء لحفنة من غير المؤهلين لممارسة السياسة.

الخاتمة واهم الاستنتاجات :

ظهر مما تقدم

١- ان الصيرورة التاريخية للمرجعية الشيعية انها تمارس مهامها الدينية – بالقدر الذي تمارس فيه متطلبات الشأن الاجتماعي العام ،ولكن المرجعية تصلح الشأن العام بآليات اخلاقية وعقائدية ،لذلك فالقول بان المرجعية الشيعية بسبب نظرية الانتظار الشيعي تمارس مهمات ((روحية خالصة)) كلام غير دقيق بيد ان الفارق ان هذه الممارسة تظهر بنمطين من التجلي :

الاول:ان تفكر وتتصدى لصناعة المجتمع الفاضل -ليصنع هذا المجتمع الحكومة الرشيدة ،و الدولة الفاضلة، وتبقى هي تراقب وتوجه وتسدد وتنصح وتوجه،فاذا وجدت التجربة السياسية ناجحة قدمت الدعم والمباركة والا اكتفت بالسكوت او اشارت الى الخلل ،وهذا هو الخط العام و الاعتيادي اما في الاستثناء :فأنها تتحمل المسؤولية لإدارة الشأن العام في الظروف الاضطرارية او الانتقالية حتى تعود الأمور الى نصابها الطبيعي.

٢- في ظل هذا التصور فان الدولة التي يراد ان يصنعها مجتمع فاضل وكريم هي الدولة التي تحقق كرامة الانسان وتقدمه وسعادته وحقوقه السياسية و المدنية ،وهذا لايتحققالا بان تشغل الالية الثنائية بين الاجتهاد- والتقليد)في الضبط و التوجيه و تحديث الوعي وتجديد الرؤية و الاشتغال في نطاق المتحولات على اساس بناء وعي مدني اسلامي مستنير.

٣-ان هذا البحث: لا يرى صواب – التقاط – حالات خاصة لاتنسجم من المسار و الصيرورة التاريخية و التعويل عليها في تقييم دور المرجعية الدينية ((من مثل وقوفها مع الحكام ، ودعوتها لترحيل المشكلات للاخرة او انها الجهة التي تحشد بآليات مذهبية و احتقانات عصبية .

ان هذه التقيمات للمرجعية تتفاعل – بقصدإخفاء معطياتها الايجابية التي قدمتها في طول تاريخها .

٤- فلو طالبت مثل هذه الدراسات من المرجعية ان تشجع على استحداث مراكز للابحاث الاستراتيجية و السياسية و الدولية لتكون قرارتها مبنية على معطيات علمية لكان اوفق.

٥- ان مجموعة من الدراساتتطالبها بان تستثمر مكانتها الروحية بحشد كل المؤمنين بقيادتها للدخول في حملات وطنية لانعاش اوضاع الشيعة في العالم مثل استحداث صندق الاغاثة الشيعي العالمي لرفد كل حالات الحاجة الى الاغاثة.

٦- ان تكلف باحثين بالتخطيط لاستيعاب و احتواء التعدديات الدينية و المذهبية في العراق وفي بلدان العالم الاسلامي بالطريقة التي تجعل هذه التعدديات تشعر ان المرجعية الشيعية هي ضمانتها اذا تعسفت السلطة.

٧-ان لا يتصاعد السلوك غير الموضوعي في التعامل ممن يدعى الانتساب اليها مع غير المتدينين او غير الاسلاميين (لبراليين او علمانيين)من اقصى اليمين الى اقصى اليسار تعاملاً غير حسن، ولابد من اكتشاف منطقة عمل مشتركة لبناء الوطن والمواطن من كل ابناء الامة.

٨-ان تتحول الشعائر الدينية و المذهبية بقيادتها الى مواسم لترقية الوعي و الذوق العام واطلاق المبادرات لبناء الوطن من خلال ممارسة الشعائر حتى توظف هذه الشعائر لمصلحة الانسان ولمصلحة التقدم و البناء و التنمية.

٩- ان تصدر تقريراً سنوياً (يوضح احوال الشيعة) في العالم اجمع على ان يكون له قوة ما يصدر عن المنظمات الدولية او الفاتيكان ،ويكون المؤشر العلمي لتحقق المكتسبات على مستوى (منطقة شيعية حاكمة كايران او منطقة شيعية محكومة (كالبحرين)او منطقة شيعية لاحاكمة مطلقاً مثل (العراق ولبنان).

١٠-ان تتشكل لجنة من الخبراء و الباحثيين لمراقبة اداء القنوات الفضائية

الشيعية ،و المواقع الالكترونية ، لمحاولة تحسين ادائها الفكري والاعلامي و العقائدي لأجل أن يعكس الموقف الشيعي بالصورة التي تحقق الاحترام الكامل للمذهب والعقيدة.

ذلك لاننا نواجه – حملة كراهية واقصاء موروث و تاريخي،ولابد من الدخول في محاولات تفتيت هذا الارث المقيت من الكراهية و التشويه.

قائمة المصادر و المراجع

١ - مقدمة اللمعة ،ظ تاريخ الفقه الشيعي

٢- السفراء الأربعة ،ظ موسوعة الإمام المهدي ١\٢٩، بحث حول المهدي ١\٩

٣- رواة حديث الغيبة ١\٣٠٢، الاحتجاج ١\٤٧٠الخرائج و الجرائح ٣\١٣٠، مستدرك سفينة البحار ١\٢٤٤ رواه الشيخ في الغيبة عن أبي غالب الزراري و ابن قولوية عن محمد بن يعقوب رواه الطبر في الاجتماع مرسلا،ظ الفصول المهمة ٢\٨٦، الوسائل ص٢٧\١٢٤.

٤- موسوعة الحوزة العلمية و المرجعية ج١\ص٣٧

٥- حسين الشامي :المرجعية الدينية في الذات إلى المؤسسة ص٢٢

٦- موسوعة الحوزة العلمية ٢\١٨٢

٧- ظ معارف الرجال ١\٢٦١ ،أعيان الشيعة ١٠\١٥٩

٨- موسوعة الحوزة ٢\١٩٠

٩- حامد الخفاف :النصوص الصادرة عن المرجعية ص٩٨

هوامش البحث

١- الاصول الاربعمائة: هي اربعمائة اصل مدون فيه الروايات دونها تلامذه الائمة الملتقاة عن ائمة اهل البيت (ع) المعصومين و التي كانت الاصول التي كونت المراجع الحديثية للشيعة الاقامية فيما بعد آذنها كانت موجودة بمقامها في عصر الكليني ، ظ:دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري، ظ نهاية الدرامية للسيد حسن الصدر ١٦٧/١ ظ خاتمة المستدرك للشيخ النوري ج١ ص٣.

٢- تعد المدينة المنورة مكان القيادة المعصومة للائمة الطاهرين الحسن و الحسين والسجاد و الباقر وشطراً من حياة الصادق و الكاظم (ع).

٣- ظ الكليني و الكافي :الشيخ عبد الرسول ص ج١/ ٧١ ،الشيخ السبحاني:تاريخ الفقه الاسلاميو ادواره ١/ ٢٨١.

٤- ظ كتاب الغيبة ٢٠٣/١ ،البحار ٩٠/٢، الاحتجاج ٤٧٠ الخرائج و الجرائح ١٣٠/٣ ، الفصول المهمة ٨٦/٢ موسوعة الامام المهدي ٢٩/١ ، بحث حول المهدي ٩/٧

٥- ظ ترجمة الشيخ المفيد وقائع المؤتمر العلمي المنعقد في طهران عن الشيخ المفيد ومجموعة الاعمال ،ظ: المختلف للعلامة ج١ ص٢٨ مقدمة التحقيق.

٦- ظ للتفاصيل د.عبد الامير كاظم زاهد : منهج الشيخ الطوسي في كتابه الخلاف ،بحث منشورة في مجلة فقه اهل البيت ع ٢٧ ص٩٠.

٧- الحديث في سفره محمد بن سنان و المفضل بن عمر ، ظ مستدرك سفينة البحار نقلاً عن كتاب صفات الشيعة ،ظ بحار الانوار ج٢/ ٩٨ ،وسائل الشيعة ج١٠٥/٢٧ .

٨- ظ مقدمة الروضة البهية في شرح اللمعة ج١/ص١٠

٩- ظ موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية ج١٨٢/٢

١٠- ظ معارف الرجال ٢٦١/١ ،ظ: اعيان الشيعة ١٥٩/١

١١- موسوعة الحوزة والمرجعية ج٢ ص١٩٠

١٢- حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن المرجعية ص٩٨